

تقرير قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين في العراق  
مقدم الى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة - المراجعة الدورية الشاملة

**Report to the 20<sup>th</sup> session of the  
Human Rights Council's working Group on the Universal Periodic Review  
Iraq  
October 2014**

**By Human Rights Division at the Association of Muslims Scholars in Iraq  
(AMSI)**

<http://www.iraq-amsi.com>

Human Rights Division at the Association of Muslims Scholars in Iraq: Is a non-governmental organization working on documenting human rights violations in Iraq

---

**Contact information**

Dr. Jasim Al-Shammari: Director of the Human Rights Division

Email address: "dr.jasem al-shamary" <[jasemj1967@yahoo.com](mailto:jasemj1967@yahoo.com)>

Tel: +962785858063

**Report to the 20th session of the**  
**Human Rights Council's Working Group on Universal Periodic Review**  
**October-November 2014**

---

**Submitted by**

Human Rights Division, the Association of Muslims Scholars in Iraq  
(AMSI)

**Executive Summary**

This report has been prepared in the field while the forces of the Mr. Nouri al-Maliki's government committed tremendous **massacres of the civilian population** in a number of cities in Iraq as part of a military campaign launched in December 2013 and continued during the following months. According to hospital records the bombing of the cities of Ramadi, Fallujah, Karma, Saqlawiya, Tarmiya, Yousifiya, Buhriz resulted in the killing of about 1500 civilians and wounding more than five thousand persons during first quarter of 2014. Houses were demolished through attacks by helicopters and heavy artillery. Tanks and missiles were used widely. Another **severe humanitarian** result was the **displacement** of more than half a million people from their towns and villages in Anbar province. They, too, were under attacks by governmental forces and deprived from their basic needs.

The report is focusing on the continuation of committing grave **human rights violations**: massive arbitrary arrests, summary executions, torture and the use of excessive force against the Iraqi people, especially in certain areas, such as Anbar, Mosul, Diyala, Salahuddin and areas around Baghdad (belt of Baghdad). These violations represent the most obvious image since the first periodic review of the human rights situation in Iraq in 2010. These violations are largely continued due to sectarian policies pursued by this government against the Iraqi people, particularly in the above-mentioned areas.

Other factors that complete the picture of the situation in Iraq are the **lack of realistic development plans**, the complete **absence of basic services** such as drinkable water, health care, education and the rise of unemployment. The lack of these services despite that the annual budget of the government is no less than (100) billion US dollars, doubled the responsibly of the government. Since 2010, the growing corruption and looting of public funds has become a real impediment to the enjoyment of human rights in Iraq. Moreover, the increased militia control of the security services and even some governmental departments and civilian institutions represent a major violation to the rule of law and justice.

-----

## تقرير قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين في العراق مقدم الى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة - المراجعة الدورية الشاملة

### مقدمة:

تم اعداد هذا التقرير وقوات حكومة نوري المالكي ترتكب مجازر هائلة في عدم مدن في العراق ضمن احدث حملة عسكرية بدأتها في كانون الأول/ديسمبر 2013 واستمرت لأشهر التالية. ان قصف المدن ومنازل المواطنين العزل بالطائرات المروحية والمدافع الثقيلة والدبابات، تسبب مع نهاية الربع الأول من عام 2014 في مقتل أكثر من ألف وخمسمائة واصابة آلاف آخرين، اضافة الى نزوح أكثر من نصف مليون مواطن من مدنهم وقراهم بمحافظة الانبار.

ويمكن القول ان استمرار ارتكاب الجرائم الوحشية والاعتقالات العشوائية والممارسات التعسفية واستخدام القوة المفرطة ضد أبناء الشعب العراقي، ولاسيما مناطق بعينها، مثل الأنبار والموصل وديالى وصلاح الدين المناطق والمحيطه ببغداد، (حزام بغداد)، كان الصورة الأكثر وضوحاً منذ الاستعراض الدوري السابق لحالة حقوق الانسان في العراق عام 2010. يعود السبب في ذلك الى السياسة الطائفية التي تنتهجها هذه الحكومة ضد ابناء الشعب العراقي، ولا سيما في محافظات الانبار ونيوى وصلاح الدين والمناطق المحيطة بالعاصمة بغداد.

وتكتمل صورة الحالة في العراق مع انعدام اي ملامح للتنمية وغياب تام للخدمات والرعاية الصحية بالرغم من الميزانية الهائلة للعراق التي لا تقل سنويا عن (100) مليار دولار. ومنذ عام 2010 تزايد الفساد ونهب المال العام بصورة واضحة جدا واصبح معوقاً حقيقياً للتمتع بحقوق الانسان في العراق. كما ازدادت سيطرة الميليشيات على الأجهزة الأمنية الحكومية بل حتى بعض الدوائر المدنية والجامعات.

### امثلة بالارقام:

خلال العام الماضي فقط (2013) شهد مقتل سبعة الاف و (818) مدنياً، واصابة (17) ألف و (981) آخرين بجروح مختلفة، كما شهد العام نفسه اعتقال (15) ألف و (593) مواطناً خلال (1531) حملة دهم وتفتيش معلنة، تمخض عنها اعتقال (14593) مواطناً، عدا آلاف الحملات غير المعلنة

### حق التظاهر السلمي:

بعد أن وصل اليأس إلى كل العراقيين وتبدد الأمل في الإصلاح انطلق حراك شعبي في ستة عشر محافظة عراقية من أصل ثمانية عشر في 2011/2/25 منتفضاً وممارساً لحقه وفقاً للدستور المتبع في التظاهر والمطالبة بالإصلاح، ولكنه جوبه من قبل الحكومة بالحديد والنار، وتم قمع تلك الانتفاضة بالقوة، واستهدفت قياداتها بالاعتقالات والأعتقالات والملاحقات.

وبسبب استمرار الانتهاكات فقد انطلقت تظاهرات اخرى بتاريخ 2012/12/23 مطالبين بحقوق مشروعة وداعين للعدل بشكل سلمي حضاري، وهذه المحافظات هي بغداد، صلاح الدين، ديالى، نيوى ومناطق عراقية أخرى لا يقل عدد سكانها مجتمعة عن 18 مليون نسمة، كلها تطالب بحقوق أساسية مستخدمة الأسلوب

وكانت من مطالب تلك الجماهير إيقاف الاعتقالات العشوائية، والقضاء على التهم الكيدية، وإطلاق سراح مئات الآلاف من المعتقلين من النساء والرجال وفق قانون المخبر السري سيء الصيت الذي يمكن بموجبه زج المواطنين في السجون وتوجيه التهم لهم دون دليل بذريعة التستر على المصدر، وإلغاء المادة 4 إرهاب، التي صارت سيفاً مسلطاً على كل من لا يتفق مع سياسات الحكومة من العراقيين، وإلغاء عقوبة الإعدام التي يحتل العراق فيها مرتبة متقدمة في نسبة الإعدامات الى الحد الاستمتاع بالقتل من قبل وزير العدل ووزير حقوق الانسان.

والمعلومات المؤكدة لدينا ان أحكام الإعدام صدرت ونفذت دون محاكمات عادلة فلم يحصل من جرى اعدامهم على محامون للدفاع عنهم وقسم منهم لا يعرف ما هي تهمته اصلاً كما ان القسم الأعظم منهم هم من طائفة واحدة مما يدل على التوجه الطائفي لقرارات الاعدام وانها في الحقيقة عمليات قتل طائفي خارج القانون.

### هجمات حكومية ضد المتظاهرين:

لم تستجب حكومة المالكي للمطالب بل على العكس اتهمت المتظاهرين منذ الشهر الأول بأنهم إرهابيون، وهاجمتهم في أكثر من مكان في الأنبار وديالى ونيوى وصلاح الدين وقتلت ما لا يقل عن (100) متظاهر وجرحت أكثر من (200) في هجمات وحشية على ساحات الاعتصام، ونخص بالذكر هنا الهجوم على ساحة اعتصام الفلوجة في شباط / فبراير 2013، والهجوم على ساحة اعتصام الحويجة بمحافظة التأميم في نيسان /ابريل 2013، والهجوم على المحتشدين في جامع سارية بمحافظة ديالى في مايس 2013، إضافة إلى هجمات أخرى متفرقة .

وبالرغم من هذا البطش الحكومي؛ بقيت ساحات الاعتصام تمارس نشاطات سلمية لا غبار عليها واقعيًا وقانونياً، وهنا بدأت الحكومة بتوجيه التهم الباطلة إلى ساحات الاعتصام، فتارة تقول: إن فيها مسلحين، وتارة تقول إنها حُطفت من قبل الإرهابيين، والجميع يعلم ان ما كان يشغل الحكومة هو كيف تقضي على هذه الساحات قبل الانتخابات البرلمانية في نيسان 2014، لحسابات شخصية وانتخابية .!

وعلى الرغم من أن جميع الساحات تعهدت للحكومة بخلوها من أية مظاهر مسلحة، وطلبت من الحكومة إرسال فرق من قبلها لتفتيش الساحات، والتأكد بنفسها من ذلك، إلا أن الحكومة ظلت ترفع تهديداتها للمعتصمين وشاع في وسائل الإعلام تهديد رئيس الوزراء لهم: انتهوا قبل أن تنهوا!، وقوله في حق المعتصمين: (هؤلاء فقاعة) وقوله: (بيننا وبينهم بحر من الدماء).

ثم جاء وقت تنفيذ التهديدات، وبدأ القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء نوري المالكي نفسه) يرسل الأفواج والألوية العسكرية إلى محافظة الأنبار، وحتى لا يثير حفيظة أهلها زعم انه سيقوم بحرب ضد مجموعات لتنظيم القاعدة في صحراء الأنبار، وبعد أن أنهى تحضيراته، بدأ معركته فعلا في الصحراء في طائون الأول/ديسمبر 2013، ولكنه لم يتم بضعة أيام، حتى ترك الصحراء وانعطف إلى محافظة الأنبار ليهاجم خيم الاعتصامات بقوة الجيش، وقوات سوات ويطلق النار على العشائر التي كانت تحتضن هذه الاعتصامات؛ فقتل عدداً من المعتصمين، وجرح عدداً آخر؛ مما اضطر العشائر في محافظة الأنبار إلى الدفاع عن أبنائها المعتصمين؛ وبهذا يكون المالكي قد دفع بالعشائر العربية لممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس ضد عمليات القتل التي تقوم بها قوات المالكي والميليشيات التي يستعين بها.

وقد لجأت العشائر مع انطلاق الثورة إلى تأسيس مجالس عسكرية للثوار؛ وضعت على رأس إدارتها ضباط كفوئين من الجيش العراقي السابق، وذلك لتنظيم الدفاع عن المحافظة؛ وللحفاظ على الأمن والقانون والنظام والممتلكات العمومية والخاصة.

وفور اندلاع الثورة بالرماذي بدأت حالة من الذعر بين قوات المالكي وبدأوا بالهروب من المدينة مرتدين ملابس مدنية، ما يؤكد عدم قناعة هذه القوات بقتال أهليهم، وقام قسم منهم بتسليم نفسه للعشائر التي قامت باحتضانهم، وإكرامهم في مضايقتها، وتقديم ملابس مدنية لهم، طالبة منهم مغادرة المدينة وعدم الاشتراك مرة أخرى مع قوات المالكي في مهاجمة المدنيين الذين يطالبون بحقوقهم الطبيعية كمواطنين في هذا البلد. بالمقابل هنالك أدلة قد نشرت على نطاق واسع تبين كيف ان جيش المالكي قام بالتمثيل بجثث القتلى وسحلها في الأرض وإهانتها بالأقدام واحراق البعض منها، واعدام الجرحى.

إن ما يجري في الفلوجة اليوم، وعموم محافظة الأنبار فضلاً عن باقي المحافظات؛ هي حرب إبادة جماعية استخدمت فيها الحكومة الحالية كافة أنواع الأسلحة المتوفرة لديها؛ فهي تضرب منازل المدنيين العزل بالطائرات المروحية والمدافع الثقيلة، ومدافع الدبابات، وتسبب قصفها المدن حتى الآن في قتل ما يزيد على ألفي مدني من أهالي الفلوجة وغيرها، وجرح أكثر من خمسة آلاف، وتهجير ما يزيد على نصف مليون نازح، ورغم ذلك فإن الثورة مازالت مشتعلة، والثوار عازمون على نيل حقوقهم مهما كلف الثمن.

وقد تلجأ الحكومة الحالية في العراق إلى إجراء انتخابات رغم اندلاع الثورة في ما يشكل نصف مساحة العراق لتضيف إلى الانتخابات الهزيلة أصلاً مهازل أخرى، وقد يلجأ المالكي إلى إعلان حالة الطوارئ ليستمر في الحكم لسنتين قادمتين، ومن دون شك فإن المالكي سينتظر المشورة الإيرانية بهذا الصدد، لأن القناعة لدى الشعب العراقي كله أن الحاكم الفعلي للعراق هم الإيرانيون، وأن المالكي تبع لهم ويعمل جزء من المشروع الإيراني الكبير في المنطقة.

\*\*\*\*